دور وسائل الإعلام المحلي في مكافحة الفساد الإداري والمالي

دراسة ميدانية مقارنة

على القائمين بالاتصال في إذاعة بني وليد المحلية وإذاعة الزيتونة FM

أ. أبوبكر حامد علي أنوير
عضو هيئة تدريس بقسم الإعلام.
كلية الآداب. جامعة بني وليد.

المقـــدمـــة:

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، ذات جذور عميقة وأبعاد واسعة، تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر؛ لذا حظيت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف التخصصات: الإعلامية، والاقتصادية، والقانونية، والسياسة والاجتماعية.. وغيرها من المنظمات العالمية ذات الشأن.

يعد الفساد الإداري ظاهرة قديمة وجدت مع وجود المجتمعات الإنسانية والأنظمة السياسية التي تحكم هذه المجتمعات عبر التاريخ، فهي من الظواهر السلبية التي تشير إلي ابتعاد أفراد المجتمع عن التمسك بقيم الدين أحكامه، والأخلاق العامة، كما أنها تعبر عن وجود خلل ما في إدارة الدولة، وانحراف عن الأسس التي انشئت من أجلها المؤسسات التي تنظم العلاقة بين المواطن والدولة حيث يجري استغلال السلطة والصلاحيات، أو الموقع الوظيفي لأولئك الذين يشغلون المناصب لحساب مصالحهم الشخصية وغير المشروعة علي حساب المصلحة العامة، أو الجهة التي توظفهم.

يمكن معالجة ما سبق بالتركيز على وسائل الإعلام؛ لفعاليتها الكبيرة، في توجيه الرأي العام وتكوينه؛ حيث إن لها قدرة هائلة على التأثير والاستقطاب وشد الانتباه؛ لذا وجب أن يكون التعامل مع هذه المؤسسات من قبل المختصين بحرص وحذر شديد مع مراعاة أداء العمل الإعلامي عموماً، حيث أدركت المجتمعات المتقدمة قيمة وسائل الإعلام وأصبح التعامل مع هذه الوسائل يتم بطريقة مضمونة النتائج لاسيما من طرف الإعلاميين القائمين على العمل الإعلامي والاعتماد على أسس علمية صحيحة ودراسات اجتماعية دقيقة[1] بغية تغير او معالجة واقع او ظاهرة معينة .

المبحث الاول/ مدخل لموضوع الدراسة:

أولا– مشكلة البحث: ينطلق الباحث من مشكلة مفادها أن ظاهرة الفساد بكل إشكالها وأنماطها مستشريه في المؤسسات الليبية وفق التقارير الرسمية للدولة وعلى رأسها تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2022 وسنة 2023 وتقارير المنظمات الدولية، وتأثيرها السلبي على القطاعات الأساسية للدولة، وقد جاءت هذه الدراسة للوقوف على دور وسائل الإعلام المحلية من ظاهرة الفساد الإداري والمالي؛ حيث جاء

1 محمد فرج أحمد النقراط، العلاقة المتبادلة بين القائم بالاتصال والجمهور المستهدف في الإذاعات المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة الإعلام والفنون، قسم الإعلام، 2007

التساؤل الرئيس لمشكلة البحث على نحو: **ما هي أهم التحديات المهنية، والصعوبات والأطر التي تواجه القائمين بالاتصال بالإذاعات المحلية أثناء تغطيتهم لموضوعات الفساد الإداري والمالي في الدولة الليبية؟**

ثانيا: أهمية البحث:- تمثل أهمية البحث من أهمية ما يسهم في تحقيقه من دراسة ظاهرة الفساد الإداري التي استشرت وأصبحت من أخطر الظواهر السلبية في المجتمع؛ إذ تهدد مؤسسات الدولة والمواطن، وقد تمثلت أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:-

1. التعرف على دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري من وجهة نظر القائمين بالاتصال، وأهم العوامل المؤثرة في تشكيل مواقفهم.
2. قلة الدراسات التي تناولت المعاير المتحكمة في القائم بالاتصال في وسائل الإعلام الليبي، لاسيما الإذاعات المحلية المسموعة، وتناولها لقضايا الفساد الإداري والمالي؛ الأمر الذي يجعل البحث يسهم في إثراء المكتبة الليبية بمثل هذه الدراسات.
3. من خلال نتائج هذه الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها أن يفيد منها واضع السياسات العامة لوسائل الإعلام الليبية بوجه عام، والمحلية بوجه خاص.
4. إن وسائل الإعلام المسموعة المحلية خاصة (fm) يمكنها أن تقدم مؤشرات مهمة تكشف أنماطا من ممارسات الفساد الإداري والمالي التي يرتكبها بعض موظفي المؤسسات الحكومية.

ثالثا: أهداف الدراسة: - يهدف الباحث من خلال عدة الدراسة إلى تحقيق ما يلي: -

1. تحديد أوجه الشبه والاختلاف في تعامل الإذاعات المحلية موضوع الدراسة مع قضايا الفساد الإداري في الدولة الليبية.
2. الوقوف على أهم المعايير والضوابط التي تتحكم في القائم بالاتصال بوسائل الإعلام الليبية.
3. التعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه وسائل الإعلام للنهوض بدورها في مجال تثقيف الجمهور وتوعيته وفق رأي القائمين بالاتصال بها.
4. التعرف على مدى إدراك الإعلاميين العاملين بالإذاعات المحلية محل الدراسة بدورهم المناط بهم في معالجة ومكافحة ظاهرة الفساد الإداري.

رابعا: تساؤلات الدراسة: - كتبت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الذي يدور حول وسائل الإعلام الليبية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي وفق نظر الإعلاميين العاملين بهذه المؤسسات؟ وينبثق من هذا التساؤل تساؤلات فرعية عدة هي:

1- ما مدي اهتمام الإعلام المحلي الليبي بنشر قضايا الفساد الإداري والمالي؟

2- ما مدي إدراك القائم بالاتصال في الإذاعات المسموعة المحلية بخطورة الفساد الادري والمالي ودوره في عرقلة التنمية؟

3- ما هي البرامج الإذاعية الأكثر فعالية في نشر الوعي حول الفساد؟ وما نوعية البرامج ذات الصدى الأكبر عند الجمهور؟

4- هل مست ظاهرة الفساد الإداري المؤسسات الإعلامية باعتبارها جزء من المنظومة الإدارية في الدولة من خلال فرض رقابة وتحديد مسار معين لما يتم نشره.

5- ما المصادر التي اعتمدت عليها الإذاعات المحلية في الحصول على مواضيع تتعلق بقضايا الفساد الإداري والمالي؟

6- ما الهدف من عرض قضايا الفساد الإداري في الإذاعات المحلية محل الدراسة؟

7- ما مستوى الحرية التي يشعر بها الصحفي أثناء تناوله لقضايا الفساد؟

8- ما مدى إمكانية الوصول للمعلومات اللازمة المتعلقة بقضايا الفساد؟

9- ما أكثر الضغوط التي تعيق القائم بالاتصال أثناء تناوله قضايا الفساد؟

10- ما الاقتراحات اللازم توافرها لتمكين الإعلام المحلي بالقيام بدوره لمعالجة قضايا الفساد؟

خامساً: المفاهيم والمصطلحات الإجرائية: - إن تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية في البحث العلمي امراً ضروري وكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح أمكن أجراء البحث على اساس علمي سليم، وقد جاء تعريف أهم المفاهيم والمصطلحات في هذه الدراسة على النحو التالي: -

- **الدور:** هو نموذج يرتكز حول بعض الحقوق والواجبات، ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين، ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الاخرون كما يعتنقها الفرد نفسه.
- **الإذاعة لغة:** الإشاعة وهي بمعنى النشر العام، جاء في لسان العرب لابن منظور في مادة "ذاع 2، الذيع أن يشيع الأمر يقال: أذعناه والخبر يذيع ذيعاً وذيعاناً وأذاع به أي إفشاءه وأذاع بالشيء ذهب به ومنه قول ه تعالى (إذا جاءهم امر من الامن او الخوف أذاعوا به ....) [3]
- **القنوات المحلية المسموعة:** وهي وسيط إعلامية يرتبط بحاسة السمع في إيصال الاخبار والمعلومات إلى الجمهور وهي من الوسائل الاكثر تأثيرا وابلغها وضوحا، مخصص لجمهور معين على رقعة جغرافية محددة وهي من أكثر الوسائل التي يعتمد عليها في بث الاخبار الجديدة.[4]
- **مفهوم الفساد (الفساد لغة)** جاء ذكر الفساد في معجم الوسيط على أنه الخلل والاضطراب . [5]ويقال أفسد الشيء أي أساء استعماله، ويُفسد بالضم (فسادا) فهو فاسد ولا نقل أنفسد والمفسدة ضد المصلحة

2 - ابن منظور، لسان العرب، ط 3، صادر بيروت، 1414هـ، ج 15، مادة (ذاع)

3 - سورة النساء، الآية 83.

4 - أحمد جاسم مطرود، دور المؤسسة الإعلامية في نشر ثقافة التسامح، دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، ع 23، 2015م.

5 يوسف خليفة اليوسف، دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، 2004م، ص 577.

- [1] المستنبطة لمفهوم أن هناك فساد،[2] وخلل يتطلب علاجه والتخلص من عيوبه واعوجاجه وفيما يمثل الفساد جانب الشر يمثل الإصلاح جانب الخير كما انه قد يعني خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية والتحريض على الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية والبعد عما هو أصلي أو نقي وصحيح.
- **تعريف الفساد قانونيا:** حيث عرفه مشروع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد بانه " القيام بأعمال تمثل اداء غير سليم للواجب او اساءة استخدام لموقع او سلطة بما في ذلك افعال الاغفال توقعاً لمزية او سعياً للحصول على مزية يوعد بها او تعرض او تطلب بشكل مباشر او غير مباشر ....."[3].
- **الفساد:** هو ايه ممارسة يمكن أن تخل بالمجتمع سواء كانت هذه الممارسة سياسة اوً اقتصادية او ادارية او اجتماعية، وتمت ممارستها بشكل جماعي او فردي او كانت مسئوليتها جهة شخصية او اهلية او حكومية[4] كما عرفه البنك الدولي على انه "سوء استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب"[5].
- **الفساد الإداري:** وهو الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفية في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية، ويشمل الرشوة والمحاباة والمحسوبية والاحتيال ... سلوك منحرف عن الواجبات الأساسية للعمل، ينجم عنه حصول صاحب السلطة [6] على مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، وعرفته منظمة الشفافية الدولية على أنه (إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة)[7] وهذا التعريف يشمل المكاسب المالية والمادية لتعزيز السلطة الإداري، وبالتالي هو سوء استغلال السلطة العامة[8]، من أجل الحصول على مكاسب خاصة إذا الفساد الإداري هو انحراف عن القيم والأخلاقيات التي تحكم السلوك الإنساني، يقوم به أفراد من ذوي المصالح النفعية بشكل غير شرعي وغير قانوني غايته الربح وتعظيم الرفاهية الذاتية.

1 جاسم محمد الذهبي، التطوير الإداري مداخيل ونظريات وعمليات واستراتيجيات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد،2001م، ص 242 .

2 – همام حمودي، (مصطلحات قرآنية (الإصلاح، التغيير)، مجلة حوار الفكر، ع 3 ،2007م، ص 13.

3 – صدر بقرار الجمعية العامة رقم 4/58 بتاريخ 31 اكتوبر 2003م.

4 – نور أنور عاشور الدلو، دراسة ماجستير بعنوان: دور التحقيق الصحفي في معالجة قضايا الفساد بالصحافة الفلسطينية "دراسة تحليلية وميدانية مقارنة، الجامعة الإسلامية، ص 70/ 2015 م.

5 – د سوليفان، الدليل السابع، مؤسسة التموين الدولي ،2008 ص6.

6 – المصدر السابق.

7 د هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي، ص.٢٤

8 مجلة العلوم الاجتماعية بالكويت، م٣٠، ع ٢/ ٢٠٠٢م، من بحث الدكتور يوسف خليفة

- **الفساد المالي:** ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، ويشمل صفقات السلاح انتشار الجريمة المنظمة، تهرب ضريبي وجمركي والتسيب المالي وهدر للمال العام...
- **القائم بالاتصال:** – هو الصحفي الذي يعطي القارئ او المتلقي ما يريد من الحقائق التي يتطلع للحصول عليها وذلك من خلال قدرته على كتابة مثل هذه الحقائق، سواء عبر الكتابة المباشرة الحادة او الرقيقة، وبحسب متطلبات نشر الحقائق ذاتها.

سادساً: حدود البحث:

- **الحدود البشرية:** جميع العاملين بإذاعتي بني وليد المحلية وإذاعة الزيتونة FM.
- **الحدود الموضوعية:** معرفة أهم التحديات التي يتعرض لها القائمين بالاتصال أثناء تناول قضاء الفساد الإداري والمالية في أجهزة الدولة.
- **الحدود المكانية:** أُجري البحث على القائمين بالاتصال بالإذاعات المحلية المسموعة بمدينة بني وليد وهي إذاعة بني وليد المحلة وإذاعة الزيتونة FM.

الحدود الزمنية: حدد الباحث مدة الدراسة في الفترة من 2024/5/1 الى 2024/8/1

سابعاً : نظرية الدراسة (نظرية حارس البوابة).

انطلاق من القول الذي يؤكد "إن دراسة القائم بالاتصال لا يقل أهمية من دراسة الرسالة الإعلامية نفسها"[1] فان هذه الدراسة بنية وبشكل أساسي على (نظرية حارس البوابة) والتي تعطي للقائمين بالاتصال السلطة العليا في تمرير ما يريدون نشره وتجاهل ما يريدون تجاهله. وفيما يلي شرح لهذه النظرية وعلى النحو التالي:

يرجع الفضل في تطوير هذه النظرية إلى العالم النمساوي الأصل وأمريكي الجنسية " كيرت ليوين "(kurt lewin 1977) حيث يرى انه على طول المرحلة التي تقطعها المادة الإعلامية حتى تصل إلى الجمهور المستهدف توجد محطات أو بوابات يتم فيها اتخاذ القرارات عما يدخل منها وعما يخرج منها[2].

إن مفهوم حارس البوابة يعني السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال بحيث يصبح لحارس البوابة سلطة اتخاذ القرار فيما سيمر من خلال بوابته وكيف سيمر حتى يصل في النهاية إلى الجمهور المستهدف، وقد أشار **ليوين** إلى أن فهم وظيفة البوابة يعني فهم المؤثرات أو العوامل التي تتحكم في القرارات التي يصدرها حارس البوابة[3] كما ترتبط وظائف حارس البوابة عادة بعدة أمور منها ماله صلة بالضبط الاقتصادي من جانب وتذوق الفرد أو تحيزه من جانب أخر بالإضافة إلى تأثير

1 حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998م، ص175.

2حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة (مرجع سابق) ص176.

3حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة (مرجع سابق) ص 177.

العقائد، ونظام القيم. وفي هذا الصدد يفرق (هيبرت) بين نوعين من التحريف أو التشويه الذي يتم على الرسالة الإعلامية سواء بتأثير حراس البوابة أو المنظمين والمشرعين وهو التحريف أو التشويه المقنن أو التحريف العشوائي الذي يحدث نتيجة الإهمال أو عدم الاهتمام وهو اشد ضراوة وخطورة خصوصا عندما يشعر حراس البوابة أن دورهم هو مجرد وظيفة أو روتين وليس صناعة القرار أو المشاركة فيه[1]، واختار الباحث هذه النظرية لتطبيقها على الدراسة التي سيقوم بها انطلاقاً من أن هناك العديد من التغيرات التي توتر على القائمين بالاتصال ، وتتحكم في القرارات التي يتخذها حارس البوابة أو المقص الرقيب ، إن لم يكن أكثر من حارس واحد، وهي معايير المجتمع، وقيمه وتقاليده، والمعايير الذاتية والمهنية التي تشمل معايير عدة فرعية[2] ، وأجازها الباحثين في مجال الإعلام في النقاط التالية:

1- معايير المجتمع وقيمه وتقاليده.

2 – معايير ذاتية: تتمثل في عوامل التنشئة الاجتماعية، والتعليمية، والاتجاهات والميول، والانتماءات والجماعات المرجعية.

3 – معايير مهنية: وتشمل الوسيلة الإعلامية، ومصادر الأخبار المتاحة، وعلاقات العمل وضغوطه.

4 – معايير الجمهور[3].

وتعد هذه النظرية هي المحور الأساسي الذي بنيت عليه هذه الدراسة؛ لأنها ترتكز على دور القائمين بالاتصال في العملية الإعلامية التي تهدف إلى تنمية الوعي لدى الجمهور، وتستمد هذه النظرية قوتها من فرضيا القائلة إن هناك دورا مهما يقوم به حارس البوابة في اختيار الرسائل الإعلامية أو المضمون المراد تمريره إلى الجمهور تنحصر مهمتهم في الإشراف على تنفيذ عمليات الاختيار التي قررها استجابة لمعايير لا وجود لها في العمل الإعلامي السوي[4]، وفي العادة ترتبط السياسة الاتصالية وتتوافق مع طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي القائم في المجتمع، وتتعلق ببنية النظام وسياساته وبالتشريعات والقوانين والأنظمة، وبالواقع الطبقي والاقتصادي، وبالتقاليد والعادات وسلم القيم في المجتمع وبالمرحلة التي قطعتها التنمية، وبطبيعة الحال تتأثر بالحرية والديمقراطية والتعددية والاعتراف المتبادل في المجتمع المعني[5].

1 محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط2، القاهرة، عالم الكتب 2000م، ص120.

2 محمد عبد الله سالم الأجم، قضايا الإرهاب في الصحافة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح، كلية الفنون والإعلام، قسم الإعلام 2006-2007م، ص42.

3 حسين عماد مكاوي، وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة (مرجع سابق)، ص178.

4تهامة الجندي، الإعلام العربي، قلق الهوية وحوار الثقافات، دمشق، نينوى، 2005، ص152.

5حسين العودات، حق الاتصال والسياسات الإعلامية العربية- الندوة العربية لحق الاتصال 1981م، وزارة الثقافة بغداد، الأبحاث والدراسات، ص 315.

بعد هذا العرض للنظرية التي تسير عليها هذه الدراسة سوف يربط الباحث نتائج الدراسة بأهداف وفروض هذه النظرية وسيحاول الباحث معرفة كيف وظف القائم بالاتصال في الإذاعات محل الدراسة هذه النظرية في العملية الإعلامية وطرحه لقضايا الفساد الإداري والمالي بالحكومة والجهاز الإداري بالدولة.

ثامناً : الدراسات السابقة: -

1- " **اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد** "[1] جاءت هذه الدراسة للوقوف على مدى معالجة الصحافة المطبوعة والمقروءة لقضايا الفساد، والتعرف على اتجاهات الصحفيين نحو أسباب الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين؛ حيث أجريت الدراسة على صحفيي كل من صحيفة: الراي – الدستور – الغد – العرب – اليوم – الديار – السبيل – JORDN TIMES– وكالة الأردن للأنباء_"بترا" حيث استخدمت الدراسة أداة الاستبيان لعينة بلغت 218 مفردة، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

- أنه بتوسط حسابي 4,38 من أسباب الفساد هو تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وبتوسط حسابي 4,30 ضعف برامج مكافحة الفساد وبمتوسط حسابي 4,29 نتيجة غياب العقاب الرادع وبتوسط حسابي 4,18 جاءت الأسباب الأخرى على التوالي وهي ضعف الرقابة المالية وضعف الوازع الديني وضعف الأجواء الديمقراطية ومن تم ضعف الرقابة الإدارية.

- وجاء عدم وجود العدالة في الوظيفة العامة والترقيات الإدارية وفق مبدأ الكفاءات من أسباب انتشار الفساد الإدارية وتغليب المصلحة الخاصة على العامة.

- وجاءت اشكال الفساد بمتوسط حسابي 4،51 هو توريت المناصب و4،59 الواسطة 4،55 غياب الرقابة، واتفق الصحفيون اهم أسباب وعوامل تأثيرا على الصحافة الأردنية في معالجة قضايا الفساد أهمها أسباب شخصية مثل الخوف من التهديدات وكذلك الأسباب المرتبطة بالصحيفة وسياسة التحرير واهداف الصحيفة.

2- "**أطر معالجة الصحافة المصرية لقضايا الفساد الإداري والمالي**[2]" دراسة تحليلية لصحف (الأخبار_ الوفد _المصري اليوم). تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد الإداري؛ حيث جاءت وصفية المنهج؛ لاستخدامها أدوات المسح الإعلامي، وتحليل الأطر

1 – عبد الله محمد المجالي، اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري 2010 –2011م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012م.

2 – د عبد السلام محمد عزيز عبد السلام إمام، أطر معالجة الصحافة المصرية لقضايا الفساد الإداري والمالي، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد الرابع والعشرون، (الجزء الثالث) يوليو، ديسمبر،2022م.

الإعلامي، تحليل المضمون لعينة قوامها 276 عددا للصحف الثلاث، طيلة ثلاثة أشهر هي: مايو – يونيو – يوليو، سنة 2018 وقد جاءت النتائج على النحو التالي: –

-جاءت قضايا الفساد المالي على جميع الصحف في المرتبة الأولى بينما جاء الفساد الإداري في المرتبة الثانية.

-وكانت قضايا الفساد المالي حسب الأكثر تناول: تجارة المخدرات ثم فساد رجال الاعمال، ثم الاتجار في السلع الفاسدة تم الاحتكار والمضاربة بالسوق ثم التهرب الضريبي وغسيل الأموال ثم العملات والتزوير.

-أما قضايا الفساد الإداري؛ فقد كانت حسب الترتيب التالي: (1– الرشوة . 2– ضعف الأجور 3– الاختلاس وعدم الالتزام بمواعيد العمل).

3– "**دور الصحف المستقلة في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا الفساد**"[1] : دراسة ميدانية تهدف إلى بيان علاقة الشباب الجامعي بالصحف المستقلة، ودوافع تعرضه، و الآثار المترتبة علي التعرض للمضمون الصحفي الذي تناول قضايا الفساد، بجانب قياس اتجاهاته نحو تلك الصحف، وثقته بها، في اطار نظرية الاعتماد علي وسائل الإعلام؛ حيث استخدمت الدراسة منهج المسح الإعلامي، وأداة الاستبيان؛ لجمع البيانات من مفردات العينة الدراسية التي بلغت 400 مفردة من الشباب بجامعة القاهرة، وقد خلصت الدراسة الي تعدد دوافع متابعة الشباب الجامعي للصحف المستقلة، و جاء في مقدمتها: تقديمها لموضوعات صحفية لا تقدمها الصحف الأخرى، والرغبة في التعرف علي حقيقة الأحداث، وتكون رأي متوازن حولها.

4– **معالجة قضايا الفساد الإداري في ضوء " نظرية الأطر الخبرية** [(2)] دراسة تحليلية مقارنة لصحف الصباح والتأخي والزمان حيث هدفت الدراسة الى التعرف على ابرز سمات وخصائص معالجة الصحافة العراقية لقضايا الفساد الإداري العراقي والوقوف على اهم أوجه التشابه والاختلاف في ظل نظرية الأطر الخبرية وكان من اهم اهداف الدراسة التعرف على حجم اهتمام صحف الدراسة بقضايا الفساد الإداري والوقوف على رصد اطر تحديد القضايا والأسباب الداخلية والخارجية والتقويم الأخلاقي والحلول المقدمة لها .واعتمد الباحث على منهج المسح الإعلامي لعدد ثلاث اشهر لصحف الدراسة في الفترة من 2014/6/1 الى 2014/9/1 باتباع الحصر الشامل بواقع 210 عدد للصحف الثلاث كان نصيب صحيفة الصباح (71) عدد وصحيفة الزمان (71) عدد وصحيفة التأخي (68) حيث خلصت الدراسة الى النتائج التالية :–

1 – رباب رأفت الجمال، دور الصحف المستقلة في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا الفساد، دراسة ميدانية في المؤتمر العلمي السنوي التاسع، أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، مايو 2003م.

2 –عقيل هايس عبد الغفور، معالجة قضايا الفساد الإداري في ضوء نظرية الأطر الخبرية، مجلة البحوث الإعلامية، ع36، العراق، جامعة الأنبار.

– جاءت في المرتبة الأولى صحيفة الزمان لتغطيتها لقضايا الفساد العراقي بنسبة بلغت 45.1%، ثم صحيفة الصباح بنسبة 37.3% تم صحيفة التآخي، بنسبة17.6%

– اختلفت أولويات صحف الدراسة في ترتيبها لقضايا الفساد الاداري، حيث جاءت قضية العمولات مقابل الصفقات والعقود بالترتيب الاول لقضايا الفساد الاداري العراقي بنسبة مئوية بلغت13.3%، وحلت قضية الاستيلاء على المال العام في الترتيب الثاني 12.5%، بينما جاءت قضية استغلال النفوذ والمنصب العام بالترتيب الثالث وبنسبة مئوية بلغت12.4%.

– حظي الإطار المرجعي المحدد بالترتيب الاول من بين الاطر المستخدمة في صحف الدراسة الثلاث لمعالجة قضايا الفساد الإداري في العراق، وبنسبة مئوية بلغت 55.8%، مقابل نسبة بلغت44.2% للإطار العام، والذي حل بالترتيب الثاني.

– تصدرت أطر طرح الحلول أو اقتراح الحلول الترتيب الاول من مجموع أطر المعالجات الصحفية لقضايا الفساد الاداري العراقي، وبنسبة بلغت46.2% وحلت أطر توصيف القضية وتحديدها في الترتيب الثاني وبنسبة مئوية بلغت21.4% ، بينما احتلت أطر الاسباب الترتيب الثالث وبنسبة بلغت16.3% .

– كما اتفقت صحف الدراسة أن الاسباب الداخلية لقضايا الفساد الاداري بالترتيب الأول، وبنسبة مئوية بلغت57.4%، بينما حلت الاسباب الخارجية بالترتيب الثاني وبنسبة بلغت42.6%.

– أستحوذ إطار ضغوط دول الجوار الاقليمي وتدخلاتها المستمرة، جدول الأسباب الخارجية للفساد الإداري العراقي بصحف الدراسة وبنسبة مئوية بلغت) 29.3% من المجموع الكلي لأطر الأسباب الخارجية.

5– "**معالجة المواقع الإخبارية لقضايا الفساد الإداري** "[1] تهدف الدراسة الى معرفة حجم معالجة المواقع الإخبارية لقضايا الفساد في مصر حيث تعد هده الدراسة من الدراسات الوصفية حيث استخدمت الباحثة منهج المسح واستخدمت استمارة تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات المطلوبة حيث خصت الدراسة تحليل مضمون موقع العربية نت وموقع النيل الاخباري في المدة الزمنية من بداية شهر يناير سنة 2014 حتى نهاية شهر ديسمبر 2014م وخلصت الدراسة إلى الآتي: –

– جاء رئيس الجمهورية في مقدمة المتهمين بالفساد الإداري والمالي، تلاه الوزراء ثم قيادات الأحزاب.

– إن قضايا اهدار المال العام كانت في المرتبة الأولى تلاها سوء استعمال السلطة ثم الرشوة في المرتبة الثالثة.

– جاء الخبر في مقدمة الفنون التحريرية المستخدمة تلاه التقرير الصحفي ثم المقال.

1 – دعاء هشام فرحات، معالجة المواقع الإخبارية لقضايا الفساد الإداري، المجلة العلمية لكلية التربية النوعية، ع4، يونيو 2014م، ج1.

– جاءت المعالجة الإخبارية في مقدمة أنواع المعالجات لقضايا الفساد الإداري تلاها المعالجة التفسيرية

6– " **تغطية الصحافة الاردنية اليومية لقضايا الفساد للعام (2011)** [1]" تركزت هذه الدراسة على التعرف على تغطية الصحافة الاردنية اليومية لقضايا الفساد للعام 2011م، وهل ضمن أولويات هذه الصحف وضع أجندة إعلامية واضحة وهادفة تتعلق بموضوعات الفساد ومعالجتها ، إن هذه الدراسة تنتمي إلى البحوث الوصفية ،واستخدم الباحث المنهج المسحي ، ثم استخدم أسلوب الممارسةً من صحيفتي (الرأي ،والعرب اليوم)، واستخدمت الدراسة في تحليل المضمون وتطبيقه على 92 عددا استخدمت الدراسة نظرية ترتيب الاولويات، وخلصت الدراسة إلى اهتمام صحف بقضايا الفساد كانً عامة، إذ لم تتجاوز عدد مرات الطرح للقضايا المتعلقة بوقائع الفساد عنً نسبيا منخفضا 322 مادة بالصحيفتين وهذا بدوره يعكس الواقع الفعلي لحجم هذه القضايا، وجود تباينً على المستوى كمي بين صحيفتي الرأي والعرب اليوم، إذ جاءت صحيفة الرأي أكثر اهتماما الكمي في التعبير عن وقائع الفساد من صحيفة العرب اليوم تناولت صحف الدراسة قضايا الفساد عامة من دون تحديد نوع معين خلال مدة الدراسة، ومن ثم جاءت قضايا الفسادً الاداري يلها قضية الفساد السياسي تم اخيرا قضايا الفساد الاقتصادي .

<u>الاستفادة من الدراسات السابقة: –</u>

لا شك أن دراسة جهود السابقين من الباحثين والمختصين والمرتبطة بحوثهم بالظاهرة موضع الدراسة يعود بالفائدة العلمية على الباحث في دراسة من نواح متعددة فهي تسمح بتكوين إطار اكتر ثراء من المعلومات تعين الباحث على تحديد المصطلحات والمفاهيم العلمية والإجرائية، كما تساهم في معرفة نقاط القوة والضعف والدروس المستفادة منها[(2)] ، ومن خلال الدراسات السابقة يؤكد الباحث على النقاط الآتية:–

– أسهمت الدراسات السابقة في توفير كم هائل للباحث من البيانات والمعلومات استفاد منها في دراسته وخاصة في تحديد مشكلة الدراسة .

– أفادت الدراسات السابقة الباحث بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق دراسته الحالية من حيث إعداد الاستبيان الخاص بالقائم بالاتصال واختيار العينة...

– إن المجالات التي تناولتها الدراسات السابقة تفتح مجالات أخرى جديدة يمكن دراستها.

1 – فؤاد محمد الطاهات، تغطية الصحافة الاردنية اليومية لقضايا الفساد للعام 2011م، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة اليرموك، كلية الإعلام، 2013م.

1 – محمد شفيق، البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 1993–1994م، ص208.

المبحث الثاني /الاطار المعرفي للدراسة :

أولاً / ظاهرة الفساد الإداري والمالي:

تعد ظاهرة الفساد من أهم القضايا المحورية بالنسبة لكافة المجتمعات، فالفساد بأشكاله المختلفة أصبح ظاهرة منتشرة في جميع الدول ولكن بدرجات مختلفة ومتفاوتة من حيث مدى خطورته على النظام الإداري والاجتماعي الاقتصادي، حيث إن الفساد يهدد استقرار المجتمعات بالنظر إلى ما ينجم عنه من فقدان الثقة في المؤسسات والقانون؛ مما يؤدي إليه ذلك من إفراغ كل مخططات الإصلاح والتنمية من محتواها نتيجة تراجع سيادة القانون، وتصنف ليبيا من أكثر الدول فسادا في العالم وفق التصنيفات الدولية، منها: تصنيف منظمة مدركات الفساد؛ حيث جاءت ليبيا في المرتبة 170 من أصل 180 بلداً وإقليماً عالميا بمؤشر (18) من خلال المستويات المُدرَكة لفساد القطاع العام لديها على مقياسٍ من صفر (شديد الفساد) إلى 100 (شديد النزاهة) .

إن طبيعة النظام السياسي وأسلوب الحكم، له دور كبير في انتشار أو عدم انتشار هذه الظاهرة ، فهيبة الدولة ومصداقيتها تعتمدان على السمعة؛ لذا فإن فساد الجهاز الإداري يؤدي إلى فقدان ثقة المواطن بالدولة ومصداقيتها، ولذلك فإن جدية التصدي للفساد ومحاربته تعكس جدية الالتزام بالحفاظ على سمعة الدولة واستقرارها؛ لأن المؤسسة التي ينتشر فيها الفساد تصبح غير قادرة على القيام بوظائفها التي وجدت من أجلها وبالشكل الصحيح وإن ما شهدت ليبيا في السنوات الأخير التي عقبة ثورة السابع عشر من فبراير من تنامي المليشيات، وانتشار فوضى السلاح والانقسام السياسي والمحاصصة والتعصب القبلي والجهوي وغياب الكفاءات والنخب الوطنية الأمر الذي انعكس على المؤسسات الإدارية والمالية وضعف الأجهزة الرقابية والمتمثلة في الرقابة الإدارية ومكافحة الفساد وديوان المحاسبة مما تسبب في إهدار للمال العام وتقاضي الرشاوي، وتفشي ظاهرة المحسوبية والوساطة و الابتزاز الوظيفي و الاستغلال الوظيفي و إساءة استعمال السلطة والإهمال الوظيفي والاحتيال والنصب والاختلاس والتزوير وغسيل الأموال والاستيلاء على المال العام و العمولة والغش، والتقصير والتهرب الضريبي، وغيرها من مظاهر الفساد التي لا يمكن احداث تنمية وتطور في ظل وجوده وتتطلب جهود مضنية ومشتركة يكون الأساس فيها توعية المواطن وجعله مدركا لاهم المخاطر التي ينتجها الفساد الإداري والمال بالدولة , وان كل المظاهر التي تم ذكرها تنامت وتفاقمت بسبب عدة عوامل من ابرزها:-

1. ضعف الجهاز القضائي وعدم قدرته على تنفيذ الإحكام لتدخل السلطة التنفيذية..

2. غياب الشفافية والمساءلة: عدم وجود آليات واضحة لمراقبة الأداء الحكومي والمؤسسات العامة يزيد من فرص الفساد.

3. ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها وبالتالي ضعف أدوات المساءلة ونظمها في قطاعات المجتمع المختلفة. ضعف وسائل الإعلام وعدم الحيادية في طرح قضايا الفساد.

4. انتشار الفقر والبطالة: الفقر والبطالة يمكن أن يدفعا الأفراد للجوء إلى الفساد كوسيلة للحصول على الدخل.

5. ثقافة المحسوبية والولاءات الشخصية: تفضيل تعيين الأقارب والأصدقاء في المناصب العامة يعزز من انتشار الفساد، خاصة عندما لا يتم الاعتماد على الكفاءة.

6. ضعف الرواتب والمزايا للموظفين الحكوميين: تدني الرواتب قد يدفع الموظفين للبحث عن مصادر دخل إضافية بطرق غير مشروعة.

7. الاستقرار السياسي: عدم الاستقرار السياسي ووجود صراعات داخلية يمكن أن يعرقل جهود مكافحة الفساد ويزيد من صعوبة تحقيق الإصلاحات اللازمة.

8. الضغط الاجتماعي والسياسي: الضغوط الاجتماعية والسياسية قد تؤدي إلى التهاون في مكافحة الفساد أو حتى التواطؤ مع الفاسدين.

9. الاقتصاد غير الرسمي: انتشار الاقتصاد غير الرسمي يسهل عمليات الفساد، حيث تزداد صعوبة تتبع الأموال والمعاملات.

10. التعليم والتوعية: انخفاض مستويات التعليم والوعي بأهمية النزاهة والشفافية يزيد من تقبل المجتمع للفساد كجزء من الحياة اليومية.

إن ظاهرة الفساد تستمد قوتها من الغموض والسرية والتمويه؛ لأن ترتيبات الفساد دائماً ما تتم بدرجة عالية من السرية لأنها أعمال غير قانونية تتضمن خيانة الموظف الإداري للثقة العامة، ومن هنا يأتي دور وسائل الإعلام بكل أنواعها للبحث في الأسباب الحقيقية وراء هذه الظاهرة والعمل على أجاد الحلول الملائمة لها وتقديم أجراء الإصلاحات الإدارية في مؤسسات الدولة واتخاد مجموعة من الترتيبات والأساليب الوقائية داخل الجهاز الإداري التي تؤدي الى منع حدوث حالات الانحراف الإداري من خلال البرامج الحوارية الهادفة واستضافة المسؤولين وراجل الدين والوعاظ والاكاديميين دوي الاختصاص والغوص في أعماق هده الظاهرة انطلاقة من الوظيفة التوعوية لوسائل الإعلام وهنا لا نضع مسؤولية الفساد الإداري والمالية على عاتق وسائل الإعلام فقط ولكن معالجة العوامل سالفة الذكر تتطلب جهوداً شاملة ومتعددة الجوانب، بدءاً من تعزيز الأنظمة القانونية والقضائية، وتحسين الشفافية والمساءلة، وصولاً إلى تعزيز الوعي المجتمعي حول مخاطر ظاهرة الفساد إلا أن الإعلام ليس بمعزل عن ما يدور بالمجتمع، وليس الدواء الساحر الذي يمتثل لما نتمنى أو يُنفذ ما نُريد، انه جزءً لا يتجزأ من منظومة مؤسسات الدولة وهو

ايضاً يعيش المناخ الاجتماعي والإداري الذي نحن بصدد مخاطرة وعدم انضباط سلوكه الميداني والمؤسسي وبالتالي سينال نصيبه من هذه الظاهرة، إنما هو الإعلام شريكا حيويا لمنظمات المجتمع المدني في التثقيف والإرشاد والدفع باتجاه إحداث تقدم نحو ترسيخ نظام حكم صالح ومن أجل تعزيز ثقافة ترفض الفساد وتدعم أنظمة حكم خاضعة للمساءلة.

ثانياً/ دور الإعلام في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي: –

مازالت ظاهرة الفساد تشكل تهديدا للمواطن في كل إنحاء المعمورة و ضغطا متزايدا عليه في معيشته وتحد من حريته ، وأصبحت من اشد المخاطر التي تهدد حياته في كل مكان وخاصتا في ليبيا في ظل غياب الدولة بمفهومها الحقيقي الناتج عن الانقسام السياسي وضعف الأجهزة الرقابية وانتشار فوضى السلاح والمليشيات الضاغطة على الحكومات والادارات في الدولة والتي لا حول لها ولأقوه ، يبقى للإعلام دور فعال في التوعية والكشف عن مخابئه ومروجي الفساد والحد من ظاهرته عن طريق ما تنقله وسائل الإعلام المتنوعة والمتخصصة للجمهور من إخبار وبرامج تحليلية وحوارية ومن هنا تبرز العلاقة بين الإعلام والمجتمع ، فإذا كان الإعلام يملك التوجيه بمفهومه الشامل والتحذير بمعناه الواسع لذا وصفت أساليبه من اخطر أساليب لا شديدة الفعالية وذات تأثير واسع ، وبحسب تعريف الإعلام بأنه محاولة للتأثير في عقول الجماهير ونفوسهم والسيطرة على سلوكهم لذا فان عنوان بحثنا هو (دور وسائل الاعلام المحلية في مكافحة ظاهرة الفساد الإدارية والمالي) إن التوعية العامة بالفساد وأشكاله وأضراره وذلك من خلال التأكيد على حملات التوعية العامة كإحدى الاستراتيجيات الضرورية لمواجهة الفساد الإداري تعد من بين الموضوعات التي يجب التركيز عليها من خلال التبليغ عن حالات الفساد الإداري والتعاون مع الجهات المختصة في هذا المجال وحتى يستطيع المواطنين القيام بدور هام في هذا المجال لا بد أن تركز حملات التوعية دور الفرد في محاربة الفساد الإداري والأسلوب والوسيلة التي يستطيع بها ذلك المواطن المشاركة في محاربة الفساد والجهات التي يستطيع اللجوء إليها لهذا الغرض هذا مع معرفته بماهية الفساد الإداري وأشكاله

للإذاعة المسموعة دور هام في القيام بوظائفها وهي الإعلام والتثقيف والترفيه والتوعية والاعلان والتوجيه وغيرها من الوظائف التي تساهم في الرفع من مستوى وعي المتلقي، وكدلك تصحيح المسارات الخاطئة، وتقديم الحلول لمشاكل المجتمع والسعي لإشراك الجمهور في مكافحة الظواهر الهدامة لاسيما ظاهرة الفساد وكشف المفسدين لتقديمهم للعدالة أن ظاهرة الفساد باتت مشكلة تتفاقم في مجتمعنا يوما بعد يوم يجب أن تواجه باستراتيجية محكمة من قبل الجهات المختصة بذلك.

تعتبر الإذاعة المسموعة (الراديو) وسيلة من وسائل الإعلام التي لها قدرة خارقه في التأثير، التي لا تعادلها اي قوة في التأثير المباشر، الإذاعة المسموعة من الوسائل الإعلامية القادرة على جعل الجماهير

تحس بالمساهمة والاقتراب الشخصي والواقعية لما تتمتع به من خصائص ومميزات من أهمها سرعة النشر والقدرة على مخاطبة كل الفئات والشرائح الاجتماعية مصاحبة للمستمع في أي مكان العمل ، السيارة ، أثناء التنزه ، أثناء التنقل بوسائل المواصلات لا تحتاج إلى التركيز الكامل في حالة التعرض لها فقط اعتمادها على حاسة السمع. وامكانية استخدامها في أي مكان. – اقتصادية التكلفة – لها القدرة على تنشيط خيال المتلقي. وامكانية الايحاء يمتاز بالحيوية.

ومن هنا يمكن أن تكون للإذاعة المسموعة دورًا حيويًا وفعالا معالجة قضايا الفساد الإداري والمالي من خلال عدة طرق: –

1. التوعية والتثقيف:

– بث البرامج التوعوية وتوضح ماهية ظاهرة الفساد وآثاره السلبية على المجتمع والاقتصاد، وكيف يمكن للأفراد المساهمة في مكافحتها.

– قصص وتجارب واقعية عن حالات فساد تم الكشف عنها وكيف تم التعامل معها يمكن أن يكون فعالًا في توعية الجمهور.

2. التحقيقات الصحفية:

– التحقيقات الاستقصائية: يمكن للبرامج المسموعة القيام بتحقيقات استقصائية تكشف عن حالات الفساد وتعرض الأدلة والحقائق المرتبطة بها، مما يعزز من دور الإعلام في مكافحة الفساد.

– التقارير الإخبارية: تقديم تقارير إخبارية محدثة حول قضايا الفساد والإجراءات المتخذة ضدها يساعد في إبقاء الجمهور على اطلاع دائم.

3. المساءلة والمحاسبة:

– مناقشة السياسات والإجراءات: يمكن للإعلام المسموع أن يستضيف خبراء ومسؤولين لمناقشة السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد، مما يعزز من الشفافية والمساءلة.

– البث المباشر للحوارات: إجراء حوارات مباشرة مع المسؤولين والمتهمين في قضايا فساد، مما يعطي فرصة للمساءلة الفورية من قبل الجمهور والصحفيين.

4. التفاعل والمشاركة المجتمعية:

– البرامج التفاعلية: تنظيم برامج حوارية تتيح للجمهور الاتصال والمشاركة بآرائهم وأسئلتهم حول قضايا الفساد يعزز من دور المجتمع في مكافحة الفساد.

– التبليغ عن الفساد: من خلال توفير منصات للتبليغ عن الفساد، حيث يمكن للمواطنين الإبلاغ عن حالات فساد بشكل آمن وسري.

5. تعزيز النزاهة والشفافية:

– نشر الوعي بأهمية الشفافية: من خلال التعريف بأهمية الشفافية والنزاهة في العمل الإداري والمالي.

– دعم المبادرات الحكومية والمجتمعية: الترويج للمبادرات والبرامج الحكومية والمجتمعية التي تهدف إلى مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

6. التعاون مع المنظمات غير الحكومية:

– الشراكة مع منظمات مكافحة الفساد: اي التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال مكافحة الفساد لتبادل المعلومات والجهود.

ترجع أهمية الإذاعة المسموعة بأنها أسرع وسيلة من وسائل الإعلام داخل المجتمع فالكلمة المذاعة تصل إلى آذان المستمعين في ذات اللحظة المنطوقة فيه، فهي أكثر وأهم وسائل تأثيرا في المتلقي وفي تثقيفهم وتوجيههم، وكذلك خلق صلة بينهم وبين العالم الخارجي ، كما أنها واسعة الانتشار فهي تصل كل الناس في المناول والمصانع والشوارع ولا يعوق الاستماع إليها كون المستمع أمياً لا يعرف القراءة والكتابة .ومن هنا يمكن للإذاعات المسموعة لاسيما المحلية منها وما تمتلكه من مميزات تميزها عن باقي وسائل الإعلام الأخرى أن تلعب دورا هاما في مكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال عدة اليات وطرق من أهمها :-

•توفير منصة للإعلام والتوعية حول اضرار الفساد الإداري والمالي على المجتمع والاقتصاد يمكن أن تشمل هذه البرامج شرحا للتأثير السلبي للفساد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

•تشجع المستمعين على رصد الحالات المشتبهة بها للفساد والابلاغ عنها الى السلطات المختصة هذا يمكن أن يكون من خلال تقديم معلومات حول كيفية التبليغ الفعال والموثوق به.

•يساعد في تعزيز الضغط العام للمطالبة بالشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية والخاصة من خلال تسليط الضوء على حالات الفساد والتحقيق فيه بشكل علني.

•يساهم في تعزيز الوعي بأهمية مكافحة الفساد كقضية اجتماعية ووطنية، يمكن لبرامج النقاش والحوار أن تسهم في تعزيز المشاركة المدنية وتعزيز الشفافية.

• يساهم الإعلام المسموع من خلال تقديم البرامج التعليمية تدريبا وتثقيفا حول كيفية تفادي ومنع الفساد سواء في القطاع العام او الخاص.

ومما سبق ذكره يمكن للإعلام المسموع المحلي أن يلعب دورا فعالا في تعزيز الشفافية، والمساءلة، ومكافحة الفساد الإداري والمالية في المجتمع ومن هناء جاءت فكرة هذه الدراسة لدراسة هذا الدور.

نبذة عن إذاعات الدراسة

ثانياً / إذاعة بني وليد المحلية: -

إذاعة محلية مسموعة تبت اثيرها عبر الموجة القصيرة بتردد (92.3) داخل مدينة بني وليد تأسست سنة 2003 بموجب قرار امين اللجنة الشعبية لشعبية بني وليد رقم 120 لسنة 2003 وتعنى بشؤون وأحداث المدينة بشكل خاص والدولة بشكل عام تعالج اهم القضايا والاحداث بالمدينة ، ذات مضمون متنوع يبت اثيرها بحوالي 35 كيلو متر من وسط المدينة في جميع الاتجاهات ، تهتم بالموروث الثقافي والاجتماعي للمدينة وتتمتع بحظوة وثقة من أهالي مدينة بني وليد تمول من الدولة عن طريق اللجنة الشعبية للإعلام او اللجنة الشعبية لشعبية بني وليد سابقا ، وحاليا تمول عن طريق المجلس البلدي او قناة ليبيا الوطنية بالإضافة الى بعض الإعانات من القطاعات العاملة بالمدينة .

ثالثًا / إذاعة الزيتونة FM: -

إذاعة محلية مسموعة منوعة خاصة (غير حكومية) تبت اثيرها داخل نطاق مدينة بني وليد وضواحيها على الموجة القصيرة بتردد (107.7)، تهتم بالجانب الاجتماعي والثقافي والسياسي والإداري يقوم عليها مجموعة من الشباب الإعلاميين دوي الخبرات الإعلامية داخل المدينة، تأسست شهر 11/ 2018 م تعتمد في تمويلها على الموارد الذاتية من الدعاية والإعلانات والمسابقات والانتاج الإعلامية.

المبحث الثالث/ الاجراءات المنهجية للدراسة:

أولاً / نوع و منهج البحث: تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التى ترتكز على تصوير وتحليل خصائص مشكلة أو ظاهرة معينة يغلب عليها صفة التحديد، ولتحقيق أهداف وتساؤلات الدراسة، قام الباحث باستخدام المنهج المسحي، وذلك لتغطية الجانب التطبيقي للدراسة لتناسبه مع هذا النوع من البحوث، وذلك لما يتميز به هدا المنهج من الدقة والتحليل والتركيز، الدي تعتمد عليه طبيعة هذه الدراسة.

ثانياً / مجتمع الدراسة والعينة: يعرف مجتمع البحث بأنه : (مجموعة من الوحدات التي تشترك في مجموعة من السمات التي تجعلها متشابهة)،[1]

جاءت هذه الدراسة لمعرفة التحديات المهنية والضغوطات التي تواجه القائمين بالاتصال بالإذاعات المحلية المسموعة بمدينة بني وليد أثناء تناولهم لقضايا الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات الحكومي وبالتالي يتحدد مجتمع الدراسة في العاملين بالإذاعات المحلية بمدينة بني وليد.

(1)- سامي طايع، بحوث الإعلام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001 م، ص 293.

عينة البحث: نتيجة لصغر حجم العينة اختار الباحث أسلوب الحصر الشامل للقائمين بالاتصال بالإذاعات المحلية المسموعة داخل مدينة بني وليد لإمكانية مسح كل أفراد مجتمع الدراسة.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات: بالإضافة إلى الكتب والمراجع والمقابلات الشخصية هناك استمارات (استقصاء) قام الباحث بتوزيعها للتعرف على آراء القائمين بالاتصال بالإذاعات المحلية بمدينة بني وليد وذلك من خلال إجاباتهم على مجموعة الاسئلة التي تضمنتها استمارة الاستبيان.اضافة الى المقابلات الشخصية شبة المقننة مع القائمين بالاتصال داخل المؤسسات قيد الدراسة وبعض العاملين بها.

رابعاً / إجراءات الصدق والثبات: استخدم الباحث أسلوب الصدق الظاهري لاختبار استمارة الاستبيان وقدرتها على قياس موضوع الدارسة، وتم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من الاساتذة والخبراء المتخصصين في الإعلام والصحافة لغرض التحكيم. وبناءً على مقترحاتهم وملاحظاتهم تم تعديل الاستمارات وإخراجها في شكلها النهائي، إما (صدق المحتوى)، فقد راعي الباحث جانب ذلك من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارات تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي هذه الأسئلة جميع جوانب وأبعاد التساؤلات الرئيسة والفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

وللتأكد من ثبات صحيفة الاستبيان (الاستقصاء) قام الباحث بمقارنة أسئلة الحقائق بالأسئلة التقويمية في كل استمارة، وقد لاحظ الباحث توفر درجة مقبولة من الثبات في إجابات المبحوثين حول الأسئلة وبالتالي تحقق ثبات واتساق مقبول لغرض البحث العلمي.

- **المبحث الرابع/ عرض نتائج الدراسة وتحليلها**:

يتم من خلال هذا المبحث عرض وتحليل البيانات وفي هذا الجزء جمعت استمارات الاستبيان (الاستقصاء) وفرغت بياناتها في جداول إحصائية، وتم التعليق على كل جدول على حدة، بعد أن قسم الباحث استمارات الاستبيان إلى (متغيرات ديموغرافية) و(متغيرات أساسية)، ومن خلال تفسير النتائج المشتملة عليها جداول التحليل لكل متغير على حدة وكشفت إجابات عينة الدراسة عن بعض الجوانب التي توضح آراءهم بهذا الصدد ويمكن توضيحها اكثر على النحو التالي:

الجدول رقم (1)

يوضح توزيع عينة القائمين بالاتصال وفق النوع (الجنس)

القائمون بالاتصال / الجنس	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	8	100	8	80	16	89
أنثى	–	–	2	20	2	11
المجموع	8	%100	10	%100	18	%100

يتضح من خلال القراءة الأولية للجدول رقم (1) أن نسب عينة البحث على وجه الإجمال قد جاءت متباينة من حيث النوع، حيث كانت نسبة الذكور 89% مقابل 11% للإناث، فقد بلغت نسبة الذكور في إذاعة بني وليد المحلية 100% بينما جاءت نسبة إذاعة الزيتونة مختلفة، إذ بلغت نسبة الذكور 80% مقابل 20% للإناث.

الجدول رقم (2)

القائمون بالاتصال / العمر	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 30 سنة	–	0	2	20	2	11
من 31 إلى 35 سنة	–	0	3	30	3	17
من 36 إلى 40 سنة	–	0	2	20	2	11
من 41 إلى 45 سنة	6	75	1	10	7	39
من 46 فما فوق	2	25	2	20	4	22
المجموع	8	%100	10	%100	18	%100

يوضح توزيع عينة القائمين بالاتصال وفق الفئة العمرية

تشير بيانات الجدول رقم (2) أن نسبة 39% من إجمالي العينة قد جاءت أعمارهم متراوحة بين سني (41 و45 سنة) أما نسبة الذين تجاوزت أعمارهم (46 سنة) فقد بلغت 22% تلتها نسبة من هم أعمارهم بين (32 الى 35 سنة) إذ بلغت 17% وأما المرتبة الأخيرة فجاءت بنسبة متساوية بلغت 11% بين من هم أعمارهم أقل من (30سنة) ومن أعمارهم من سن (36 إلى 40 سنة).

الجدول رقم (3)

يوضح توزيع عينة القائمين بالاتصال وفق المؤهل العلمي

القائمون بالاتصال / المؤهل العلمي	اذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دكتوراه	1	12،5	–	0	1	5،50
ماجستير	–	0	2	20	2	11
بكالوريوس	2	25	1	10	3	16،50
ليسانس	1	12،5	6	60	7	39
دبلوم متوسط	4	50	1	10	5	28
المجموع	8	%100	10	%100	18	%100

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (3) تفوق عدد أفراد عينة القائمين بالاتصال المتحصلين على الليسانس على باقي التخصصات؛ حيث كانت نسبتهم 39% يليهم في المرتبة أصحاب مؤهل الدبلوم المتوسط بنسبة بلغت 28% وقد جاء ثالثا من كانت مؤهلاتهم درجة البكالوريوس بنسبة بلغت 16.50% ثم جاء ربعا من كان مؤهلهم درجة الماجستير؛ حيث بلغت نسبتهم من إجمالي العينة 11% أما حملة درجة الدكتوراه فإن نسبتهم هي الأقل في عينة الدراسة حيث بلغت 5.5% يتضح مما سبق أن نسبة المبحوثين في إذاعة الزيتونة المتحصلين على مؤهل جامعي فما فوق قد كانت 90% مقابل 50% في إذاعة بني وليد المحلية، الأمر الذي يؤكد اعتماد إذاعات **الدراسة على المؤهلات العلمية العالية في كوادرها.**

الجدول (4)

يوضح توزيع عينة القائمين بالاتصال وفق التخصص العلمي

القائمون بالاتصال / التخصص العلمي	اذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
إعلام	–	0	4	40	4	22
علوم سياسية	–	0	–	0	–	0
اقتصاد	–	0	–	0	–	0
لغات	–	0	–	0	–	0
علوم تطبيقية	2	25	5	50	7	39
علوم إنسانية	6	75	1	10	7	39
المجموع	8	%100	10	%100	18	%100

يتبين من الجدول رقم (4) تساوي عينة القائمين بالاتصال الدارسين للعلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية حيث بلغت نسبتهم 39% لكل فئة، يليها في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 22%. تخصص الإعلام، في حين لم تظهر النتائج أي نسبة لفئة الاقتصاد واللغات والعلوم الإنسانية، وأكدت نتائج الجدول السابق أن نسبة 40 % من عينة إذاعة الزيتونة متخصصون في الإعلام؛ خلافا لإذاعة بني وليد المحلية، فلم تظهر الدراسة وجود متخصص في الإعلام ضمن القائمين بالاتصال فيها؛ الأمر الذي يستنتج منه عدم وجود كوادر إعلامية متخصصة في مجال الإعلام بإذاعة بني وليد المحلية.

الجدول رقم (5)

يوضح توزيع عينة القائمين بالاتصال وفق مدة الخبرة في المجال الإعلامي

القائمون بالاتصال / مدة الخبرة	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من خمس سنوات	–	0	1	10	1	5،5
من 5الى 9 سنوات	–	0	1	10	1	5،5
من 10 الى 14 سنة	–	0	3	30	3	17
من15 الى 19	–	0	3	30	3	17
من 20 سنة فما فوق	8	100	2	20	10	55
المجموع	8	%100	10	%100	18	%100

يبين الجدول أعلاه أن نسبة 55% من عينة القائمين بالاتصال في الإذاعات المسموعة بمدينة بني وليد بلغت مدة خبرتهم اكثر من (20 سنة) وهي نسبة منطقية؛ حيث إن المبحوثين قد تجاوزت أعمارهم (40 سنة) وهو ما سبق بيانه في الجدول رقم (2) ثم جاءت في المرتبة الثانية من خبرتهم بين (10 الى 14 سنة) حيث بلغت نسبتهم 17% وبالنسبة نفسها لمن بلغت مدة خبرتهم تتراوح ما بين (15 الى 20) أما المرتبتان الأخيرتان؛ فكانت لمن بلغت مدة خبرتهم أقل من خمس سنوات بنسبة بلغت 5.5% وبالعدد نفسه جاءت نسبة من بلغت مدة خبرتهم بين الرقمين(5 و 9) سنوات.

يتضح من خلال متابعة الجدول السابق أن نسبة 100% من عينة أفراد إذاعة بني وليد المحلية وصلت مدة خبرتهم أكثر من 20 سنة، مقابل 20% لإذاعة الزيتونة، الأمر الذي ينتج عنه أن مجموع القائمين بالاتصال في إذاعة الزيتونة أقل خبرة من العاملين في إذاعة بني وليد المحلية، والمبرر لما سبق هو تاريخ تأسيس الإذاعة نفسها؛ حيث إن عمرها يتجاوز العشرين عاما؛ مما أدى إلى احتوائها كفاءة وخبرات عالية في المجال الصحفي.

الجدول رقم (6)

يوضح توزيع عينة القائمين بالاتصال وفق المجال الصحفي

القائمون بالاتصال / المجال الصحفي	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
سياسي	–	0	1	10	1	5،5
اقتصادي	–	0	1	10	1	5،5
ثقافي	6	75	6	60	12	67
اجتماعي	–	0	–	0	–	0
رياضي	2	0	–	10	2	11
ترفيهي	–	0	1	10	1	5،5
أخرى	–	25	1	0	1	5.5
المجموع	8	%100	10	%100	18	%100

تشير بيانات الجدول رقم (6) إلى المجالات الصحفية وتصنيفها من حيث النوع والكم فقد جاء أولا أصحاب المجال الثقافي حيث بلغت نسبتهم من إجمالي عينة الدراسة 67% يليهم في المرتبة الثانية وبنسبة بلغت 11% من يفضلون المجال الرياضي، ثم في المرتبة الثالثة وبنسبة متساوية من يفضلون المجال السياسي، والمجال الاقتصادي، والمجال الترفيهي، وفئة أخري بنسبة 5.5%.

من خلال البيانات السابقة يتضح أن أعلى نسبة من عينة القائمين بالاتصال في إذاعة بني وليد المحلية يفضلون العمل في المجال الثقافي؛ إذ بلغت نسبتهم 75% مقابل ما نسبته 60% للمجال نفسه في إذاعة الزيتونة، قد يرجع ذلك إلى تركيز الإذاعتين كليهما على تفضيل الجانب الثقافي الذي بلغ نسبة عالية في القائمين بالاتصال لعدم وجود كوادر إعلامية متخصص في مجال الإعلام.

الجدول رقم (7)

يوضح توزيع عينة القائمين بالاتصال وفق لاعتمادهم على مصادر المعلومات

القائمون بالاتصال / المصادر الإخبارية	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
وكالة ليبيا للأنب56اء	6	25	10	28	16	27
شبكة المعلومات الدولية الإنترنت	6	25	9	25	15	25
الإذاعات والقنوات الفضائية	2	8	9	25	11	18
الصحف والمجلات	6	25	4	11	10	17
مؤسسات رسمية	3	13	3	8	6	10
أخرى تذكر	1	4	1	3	3	5
مجموع من سئلوا	24	100	36	100	60	100

أوضحت نتائج الجدول رقم (7) أن 27% من عينة البحث قد اعتمدوا علي الوكالة الليبية للأنباء في الأخبار الخاصة بالفساد الإداري والمالي، و 25 % من العينة نفسها كان اعتمادها على الشبكة الدولية للمعلومات، و18% من العينة اعتمدت على الإذاعات والقنوات الفضائية، وبنسبة بلغت 17% من عينة البحث اعتمدت في معلوماتها على البيانات المأخوذة من الصحف والمجلات، أما المعلومات الصادرة عن المؤسسات الرسمية فقد تم الاعتماد عليها من قبل عينة البحث بنسبة 10% ما تبقى من نسبة عينة البحث حيث بلغت 5% فقد اعتمدت في معلوماتها على مصادر أخرى.

الجدول رقم (8)

يوضح توزيع عينة القائمين بالاتصال وفقا لآرائهم في التغطية الإعلامية لقضايا الفساد الإداري والمالي للإذاعات التي يعملون بها

القائمون بالاتصال / القدرة على مكافحة الفساد	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
قدرة عالية	2	25	6	60	8	44
قدرة متوسطة	6	75	4	40	10	56
قدرة ضعيفة	–	0	–	0	–	0
المجموع	8	%100	19	%100	18	%100

تشير بيانات هذا الجدول الذي بين أراء القائمين بالاتصال حول مدى قدرة الإذاعات التي يعملون بها على مواكبة الأحداث بشكل عام، حيث أكدت نسبة 56% من عينة البحث على قدرة

متوسطة لإذاعاتهم على طرح وتناول موضوعات تتناول قضايا الفساد، بينما ذكرت نسبة 44% من عينة البحث أن التغطية التي تقوم بها إذاعاتهم عالية القدرة على مواكبة قضايا الفساد

أما إذاعتا الدراسة فقد اختلفت نتائج الجدول السابق في نسب التقييم فيما بينهما؛ حيث اعتقد 75% من العاملين بإذاعة بني وليد المحلية أن قدرة إذاعتهم متوسطة في تناولها لموضوعات الفساد الإداري والمالي، بينما أكدت نسبة بلغت 60 % من العاملين بإذاعة الزيتونة أن قدرة إذاعتهم في تناولها وطرحها لموضوعات وقضايا الفساد الإداري والمالي كانت عالية.

جدول رقم (9)

يوضح توزيع عينة القائمين بالاتصال وفقا لآرائهم فيمن يضع سياسات والتوجيهات العامة للإذاعة التي يعملون بها تجاه قضايا الفساد

القائمون بالاتصال / من يضع السياسة العامة	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
مدير الإذاعة	2	13	10	36	12	27
رئيس التحرير	–	0	8	28.5	8	19
مدير إدارة البرامج	2	13	8	28.5	10	23
المحرر	–	0	2	7	2	5
الجهات التي تبعها الإذاعة	8	53	–	0	8	19
تأتي على بناء توجيهات الدولة	3	20	–	0	3	7
مجموع من سئلوا	15	100	28	100	43	%100

يكشف الجدول رقم (9) الذي أتاح للمبحوثين أكثر من خيار أن نسبة 27% من العينة قد اتفقت على أن اختيار الموضوعات الفساد الإداري والمالي تأتي وفق توجيهات المدير العام للإذاعة، و23% من عينة الدراسة اكدت أن اختيار موضوعات الفساد تأتي من مدير إدارة البرامج، بينما ذكرت نسبة ثالثة من عينة الدراسة بلغت 19% أن رئيس التحرير هو من توكل له مسؤولية اختيار موضوعات الفساد، وبالنسبة نفسها أن فئة الجهات التابعة لها الإذاعة هي من تختار مثل هذه المواضيع.

يستخلص مما سبق: وجود تباين واضح بين الإذاعتين محل الدراسة؛ حيث أكدت عينة بلغت53% من القائمين بالاتصال في إذاعة بني وليد المحلية أنها تتعامل مع قضايا الفساد وفق توجيهات الجهات التي تتبعها الإذاعة* بينما قالت عينة بلغت20% من القائمين بالاتصال في الإذاعة نفسها أنها تتعامل مع الفساد وفق التوجيهات العامة للدولة، ثم عن طريق توجيهات مدير إدارة البرامج، أما إذاعة الزيتونة فقد أشارت نسبة 36% من القائمين بالاتصال بها إلى أن مدير

الإذاعة هو من يوجه الإذاعة في اختيار مواضيع الفساد وبنسبة 28% من العينة نفسها أن رئيس التحرير هو الذي يناط بيه مهمة تجويه الأجندة العامة للإذاعة في اختيار مواضيع الفساد بالنسبة نفسها من العينة بينت أن مدير إدارة البرامج هو المسؤول عن تحديد مسارات وتوجهات الإذاعة؛ أما التوجيهات العامة للدولة فإن واقع إذاعة الزيتونة قد اختلف عن واقع إذاعة بني وليد المحلية؛ حيث لم تظهر في عينة الدراسة أي نتائج لفئة التوجيهات العامة للدولة، وفئة الجهات التي تتبعها الإذاعة، قد يرجع ذلك إلى أن إذاعة الزيتونة إذاعة خاصة لا تتبع القطاع العام للدولة.

جدول رقم(10)

يوضح توزيع عينة القائمين بالاتصال وفق الجوانب التي تراعى عند نشر قضايا الفساد الإداري والمالي

القائمون بالاتصال / اهم الجواب تراعى أثناء نشر قضايا الفساد	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أهمية الموضوع	5	5،62	8	80	13	72
الموضوعات التي تخدم مصلحة الدولة	2	25	2	20	4	22
التركيز على النقد الاخباري	–	0	–	0	–	0
رغبة المستمعين	–	0	–	0	–	0
الاثارة وجدب الانتباه	1	5،12	–	0	1	6
المجموع	8	%100	10	%100	18	%100

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (10) تأكيد نسبة 72% من المبحوثين على أن الجوانب التي تراعيها الإذاعة أثناء نشر قضايا الفساد هي: أهمية الموضوع، وملائمته للظروف الراهنة، فيما أكدت نسبة 22% من المبحوثين على أن سبب نشر قضايا الفساد الإداري والمالي لما يحققه من خدمة للصالح العام ومصلحة الدولة، بينما أكدت 6% من العاملين بالإذاعات محل الدراسة أن سبب اختيار قضايا الفساد إثارة اهتمام الجمهور وجدب انتباهه.

يستخلص مما سبق: أن العاملين في الإذاعات محل الدراسة كانت إجاباتهم شبه متوافقة، في كون الموضوع وأهميته يأتي أولا حيث ذكر ذلك 80% من العاملين بإذاعة الزيتونة، ووافقهم 62% من العاملين في إذاعة بني وليد المحلية، وجاءت مصلحة الدولة ثانيا بنسبة حيث بينت ذلك عينة إذاعة بني وليد المحلية بنسبة 25% وعينة إذاعة الزيتونة بنسبة20%.

جدول رقم (11)

يوضح توزيع عينة القائمين بالاتصال وفقا لأهداف نشر قضايا تتعلق بالفساد الإداري والمالي

القائمون بالاتصال / الهدف من نشر قضايا الفساد	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الإعلام	–	0	8	80	8	44
الاتفاق مع سياسة الإذاعة	–	0	1	10	1	6
التوعية بأهمية محاربة الفساد	8	100	1	10	9	50
اخرى	–	0	–	0	–	0
المجموع	8	%100	10	%100	18	%100

تشير بيانات الجدول رقم (11) الذي يتضمن الأهداف التي تختار في ضوئها قضايا الفساد الإداري والمالي لدى القائمين بالاتصال؛ حيث أكد نسبة 50% منهم أن هدف نشر قضايا الفساد هو التوعية بأهمية محاربته، ثم بينت نسبة 44% من العينة نفسها أن الغرض من النشر الإعلام وميثاق المهنة الإعلامية، في حين أشارت نسبة 6% من العينة إلى أن الهدف من تناول موضوعات الفساد، هو اتفاق الموضوعات وسياسة الإذاعة.

تأسيسا على ما سبق ظهر تباين واضح من أهداف نشر وتناول موضوعات الفساد الإداري في كل إذاعة؛ حيث ذكرت نسبة 100% من القائمين بالاتصال في إذاعة بني وليد المحلية أن الهدف لديهم هو التوعية بأهمية محاربة ظاهرة الفساد، أما إذاعة الزيتونة فقد اخلف الأمر فيها؛ حيث ذكرت نسبة 80% من العينة أن الهدف الإعلام، ونسبة 10 % أن الهدف التوعية بأهمية محاربة الفساد وبالنسبة نفسها من العينة أن الهدف الاتساق والاتفاق مع سياسة الإذاعة.

جدول رقم (12)

يوضح توزيع عينة القائمين بالاتصال وفقا لتناولهم القضايا الفساد الإداري والمالي بالدولة. حيث كان السؤال كالتالي (هل توجد أخبار وقضايا خاصة بالفساد الإداري والمالي لم تتناوله إذاعتكم وتم التغاضي عنها وعدم نشرها)

القائمون بالاتصال / هل تم التغاضي وعدم نشر قضايا خاصة بالفساد	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	3	37.5	10	100	13	72
لا	5	62.5	–	0	5	28
المجموع	8	%100	10	%100	18	%100

من خلال متابعة بيانات الجدول رقم (12) يتبين أن نسبة 72% من المبحوثين قد أكدوا على أن هناك بعض من القضايا التي تتعلق بالفساد لم يتم تناولها، بينما أكدت نسبة 28% من المبحوثين أنه لم يتم تجاهل أي قضية تتعلق بالفساد الإداري البارزة.

من خلال الجدول السابق يتضح وجود تباين واضح في إجابات عينة الإذاعتين؛ ففي الوقت الذي اتفقت فيه نسبة 100% من العاملين بإذاعة الزيتونة على أن هناك تغاض عن نشر الموضوعات المتعلقة بالفساد الإداري والمالي، جاءت عينة إذاعة بني وليد المحلية متباينة؛ حيث أكدت نسبة 62.5% من العاملين بها على أنه لا تغاض عن طرح مواضيع الفساد الإداري والمالي، بينما أجابت نسبة 37.5% من العاملين بالإذاعة نفسها بأنهم يتغاضون عن نشر مواضيع وأخبار الفساد الإداري.

جدول رقم (13)

يوضح توزيع عينة القائمين بالاتصال وفقا للاعتبارات التي تراعى عند معالجة قضايا الفساد الإداري والمالي.

القائمون بالاتصال / اعتبارات ترعي عند تناول قضايا الفساد	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الدقة والموضوعة	6	75	10	84	16	80
السبق الصحفي	–	–	1	8	1	5
الاهتمام والتركيز على نشر التفاصيل	2	25	1	8	3	15
أخرى	–	0	–	0	–	0
مجموع من سئلوا	8	%100	12	%100	20	%100

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (13) أهم الاعتبارات التي يضعها القائمين بالاتصال في إذاعتي الدراسة أثناء تناولهم قضايا الفساد الإداري والمالي؛ حيث اتفقت نسبة منهم بلغت 80% على أن الدقة والموضوعية هي المعيار الأهم، في حين أكدت نسبة 15% أن المعيار هو

الاهتمام بالتركيز على نشر التفاصيل، بينما أجابت نسبة 5% بأن السبق الصحفي هو المعيار الأساسي.

تؤكد بيانات الجدول السابق على أن نسبة 75% من المبحوثين في إذاعة بني وليد المحلية المعيار الأساسي لديهم هو الدقة والموضوعية، ونسبة 25% من العينة نفسها يؤكدون أن المعيار الأساسي هو التركيز والاهتمام بالتفاصيل، أما إذاعة الزيتونة فقد أكد المبحوثين بنسبة 84% على أن معيار الدقة والموضوعية هو الأساس، وبنسبة 8% من العينة نفسها أن السبق الصحفي هو الأساس، وبالنسبة نفسها أن المعيار هو الاهتمام والتركيز على التفاصيل.

الجدول (14)

يوضح توزيع عينة القائمين بالاتصال وفقا للفنون الصحفية التي يفضلونها عند معالجتهم القضايا الأفريقية (ما هو اللون الصحفي الذي تكتب فيه)

القائمون بالاتصال / الفنون المستخدمة أثناء تناول قضايا الفساد	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الاخبار	4	29	9	32	13	31
المقابلة الصحفية	5	36	9	32	14	33
التحقيق	3	21	3	11	6	14
الاستطلاع	2	14	7	25	9	22
أخرى	–	0	–	0	–	0
مجموع من سئلوا	14	%100	28	%100	42	%100

من خلال بيانات الجدول رقم (14) يتضح أن المقابلة هي أكثر الأنماط الصحفية التي يفضلها العاملون بالإذاعات محل الدراسة، حيث فضل المقابلة نسبة بلغت 33% بينما جاءت في المرتبة الثانية فئة الأخبار بنسبة بلغت 31% وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة الاستطلاع بنسبة بلغت 22% تلتها وبنسبة 14% فئة التحقيق الإعلامي.

يتضح من الجدول السابق تشابه إذاعات الدراسة بنسب تكاد تكون متقاربة جدا في الفنون المستخدمة في طرح مواضيع الفساد الإداري والمالي.

جدول (15)

يوضح توزيع عينة القائمين بالاتصال وفقا للمعايير التي يتم في ضوئها عرض قضايا الفساد الإداري والمالي بالدولة في الإذاعات التي يعملون بها

القائمون بالاتصال / على أي أساس يتم تناول قضايا الفساد	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
إعلام الجمهور بقضايا الفساد	8	100	9	90	17	94
التأثير على اتجاه الجمهور	–	0	–	0	–	0
أخرى	–	0	1	10	1	6
المجموع	8	%100	10	%100	18	%100

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (15) الخاص بالمعايير التي يتم في ضوئها عرض قضايا الفساد الإداري بإذاعتي الدراسة؛ حيث أشارت نسبة بلغت 94% من المبحوثين إلى أن عرض القضايا المتعلقة بالفساد بهدف إعلام الجمهور، بينما أكدت نسبة بلغت 6% أنه هناك أهدافا أخري لم تذكر.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى اتفاق إذاعات الدراسة على الهدف من تناول قضايا الفساد الإداري والمالي؛ حيث جاءت إذاعة بني وليد المحلية بنسبة 100% لهدف إعلام الجمهور، وإذاعة الزيتونة بنسبة 94% للهدف نفسه وهو إعلام الجمهور.

جدول رقم (16)

يوضح توزيع القائمين بالاتصال وآرائهم حول الضغوطات التي تمارس عليهم أثناء تناولهم لقضايا الفساد الإداري والمالي

القائمون بالاتصال / هل توجد ضغوطات أثناء تناول قضايا الفساد	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	2	25	1	10	3	17
لا	2	25	–	0	2	11
أحيانا	4	50	9	90	13	72
المجموع	8	%100	10	%100	18	%100

تشير بيانات الجدول رقم (16) أن نسبة 72%من القائمين بالاتصال في بعض الأحيان تمارس عليهم ضغوطات أثناء تناولهم قضايا الفساد الإداري والمالي، بينما بلغت نسبة من يؤكدون وجود ضغوطات أثناء تناولهم لقضايا الفساد 17% وبلغت نسبة من يقولون بأنه لا توجد ضغوطات أثناء تناول موضوعات الفساد الإداري في إذاعتهم 11%.

يتضح من خلال آراء المبحوثين بالجدول السابق أن هناك ضغوطات تمارس أثناء لناولهم مواضيع الفساد الإداري والمالي.

جدول رقم (17)

يوضح توزيع القائمين بالاتصال وآرائهم في دور الإعلام في مكافحة الفساد الإداري والمالي

القائمون بالاتصال / هل للإعلام دور في كشف قضايا الفساد	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دور متوسط	1	12.5	8	80	9	50
دور جيد	6	75	2	20	8	44
دور ضعيف	1	12.5	–	0	1	6
المجموع	8	%100	10	%100	18	%100

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (17) أن القائمين بالاتصال في الإذاعات محل الدراسة يعتقدون أن للإعلام دور متوسط في كشف ومحاربة الفساد قد بلغت نسبتهم 50% وكان أغلبهم من إذاعة بني وليد المحلية، بينما جاءت نسبة من يعتقدون أن دور الإعلام دور جيد 44% وكان اغلبهم من العاملين بإذاعة الزيتونة، في حين أن نسبة 6% من المبحوثين يعتقدون أن للإعلام دور ضعيف في مكافحة الفساد.

جدول رقم (18)

يوضح توزيع القائمين بالاتصال وآرائهم حول تلقيهم للدورات التدريبية لرفع من كفاءاتهم من عدمه

القائمون بالاتصال / هل تتلقون دورات تدريبية في مجال الإعلام	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	–	0	3	30	3	17
لا	8	100	7	70	15	83
المجموع	8	%100	10	%100	18	%100

تبين من خلال بيانات الجدول رقم (18) أن نسبة 83 % من القائمين بالاتصال لا يتلقون دورات تدريبية للرفع من كفاتهم اتجاه قضايا المجتمع، بينما أكدت نسبة 17 % أنهم يتلقون التدريبات.

جدول رقم (19)

يوضح توزيع القائمين بالاتصال وآرائهم لتطوير القوانين والسياسات لحماية الإعلاميين

القائمون بالاتصال / هل تحتاجون لسياسات او قوانين لحمايتكم	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	7	87.5	1	10	8	44
لا	1	12.5	9	90	10	56
المجموع	8	%100	10	%100	18	%100

من خلال بيانات الجدول رقم (19) تبين أن نسبة56% من العاملين بالإذاعات محل الدراسة لا يرون الحاجة الي تطوير السياسات والقوانين لحمايتهم في حين أكدت نسبة 44% أنهم يحتاجون إلى سن قوانين وسياسات إعلامية جديدة لحمايتهم بينما اختلفت إجابات المبحوثين في إذاعتي الدراسة عن بعضها حيث أكدت نسبة 87.5% من العاملين بإذاعة بني وليد المحلية أنهم يحتاجون إلى قوانين وسياسات جديدة لحمايتهم بينما جاءت إجابات 90% من العاملين بإذاعة الزيتونة بأنهم لا يحتاجون لقوانين وسياسات تحميهم.

جدول رقم (20)

يوضح توزيع القائمين بالاتصال وآرائهم ففي دعم ادارتهم لهم أثناء تناولهم لقضايا الفساد الإداري

القائمون بالاتصال / هل تتمتعون بالدعم الكافي من ادارتكم	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	7	87.5	10	100	17	94
لا	1	12.5	–	0	1	6
المجموع	8	%100	10	%100	18	%100

أكدت بيانات الجدول رقم (20) وبنسبة 94% من المبحوثين دعم إدارتهم لهم أثناء تناولهم قضايا الفساد الإداري وهو ما اتفقت عليه آراء المبحوثين في الإذاعتين محل الدراس على ذلك.

جدول رقم (21)

يوضح توزيع القائمين بالاتصال وآرائهم في تعاون الجهات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد الإداري والمالي بالدولة

القائمون بالاتصال / تعاون الجهات الرقابية معكم	إذاعة بني وليد المحلية		إذاعة الزيتونة FM		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
جيد	–	0	–	0	–	0
متوسط	2	25	1	10	3	17
ضعيف	6	75	9	90	15	83
المجموع	8	%100	10	%100	18	%100

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (21) أن نسبة 83% من آراء المبحوثين بالإذاعات محل الدراسة أفادت بأن تعاون الجهات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد ضعيف، بينما أجابت نسبة 17% منهم بكون التعاون متوسطا، لم يجب أحد من العينة بكون التعاون جيدا.

المبحث الخامس/ النتائج والتوصيات والمقترحات:

أولاً / نتائج الدراسة :

من خلال ما تم دراسته في هذا البحث عن (دور وسائل الإعلام المحلي في مكافحة الفساد الإداري والمالي) ، واستناداً على الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث على القائمين بالاتصال في إذاعة بني وليد المحلية وإذاعة الزيتونة FM) توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر اهم هذه النتائج على النحو التالي:

1- عدم وجود استراتيجية عامة في تناول المواضيع المتعلقة بقضايا الفساد الإداري والمالي حيث تبين من خلال الدراسة أن كل إذاعة تنشر الموضوعات وفق رؤية وسياسة العملين عليها.

2- وجود تباين واضح بين الإذاعات محل الدراسة في تناول موضوعات الفساد الإداري والمالي حيث جاءت نتائج المبحوثين بإذاعة بني وليد المحلية بنسبة 53% وفق توجيهات الجهات التابعة لها الإذاعة و20% وفق التوجيهات العامة للدولة بينما إذاعة الزيتونة 36% من نتائج العينة كانت اجاباتهم حسب توجيهات مدير الإذاعة وبنسبة 28.5% رئيس التحرير وبنفس النسبة وف توجيهات مدير إدارة البرامج.

3- غياب المتخصصين والمؤهلات العلمية العليا في مجال الإعلام في الإذاعات محل الدراسة حيث جاءت نسبة 22% فقط من المبحوثين متخصصين في مجال الإعلام.

4- من خلال عينة البحث يتضح أن قدرة الإذاعات محل الدراسة قدرة متوسطة الى ضعيفة في تناول وطرح مواضيع الفساد الإداري والمالي، كما اتضح من خلال استمارة البحث أن هناك مواضيع تتعلق بالفساد الإداري والمالي تم التغاضي عنها وعدم نشرها.

5- جاءت نسبة 27% من مصادر المعلومات حول قضايا الفساد حسب إجابات العينة من وكالة ليبا للأنباء، وبنسبة 25% لشبكة المعلومات الدولية، و18% تؤخذ عن الإذاعات والقنوات الفضائية، وبنسبة 17% للصحف والمجلات بينما المؤسسات الرسمية العاملة في الدولة كان الإجابات بنسبة 8% وهو ما يعكس عدم تعاون المؤسسات مع الإذاعات محل الدراسة.

6- إن أهم اعتبار يأخذ أثناء طرح الموضوعات المتعلقة بالفساد الإداري هو الدقة والموضوعية، وان معيار إعلام الجمهور بقضايا الفساد الإداري هو الأساس أثناء تناول موضوعات الفساد الإداري. وان فن المقابلة الإذاعية والخبر من اهم الفنون المستخدمة في تناول موضوعات الفساد الإداري.

7- بنسبة بلغت 72%من عينة الدراسة أكدوا أن هناك ضغوطات تمارس عليهم أثناء تناولهم للموضوعات الخاصة بالفساد الإداري والمالي.

8- أكدت عينة البحث بنسبة بلغت 83% أنهم لم يتلقوا أي دورات أو برامج تطويرية لهم، كما تبين أن نسبة 56% من عينة الدراسة أكدوا أن الإعلام بحاجة إلى سن قوانين جديدة متطورة تتماشى مع التطور الذي يشهده الإعلام العالمي.

9- أكدا وبنسبة بلغت 94% من القائمين بالاتصال في إذاعات الدراسة أن إدارتهم تدعمهم أثناء تناولهم للموضوعات المتعلقة بقضايا الفساد الإداري والمالي.

10- بنسبة بلغت 83% من عينة البحث أن الجهات الإدارية بالدولة المعنية بمكافحة الفساد الإداري والمالي غير متعاونة معهم وعدم تزويدهم بالبيانات والأرقام الخاصة بقضايا الفساد الإداري والمالي.

التوصيات: -

في ضوء الاستنتاجات التي توصلنا لها نضع مجموعة من التوصيات التي بمكن أن ئ في تطوير أنشطة الإعلام المحلي من أجل مكافحة الفساد الإداري والمالي في ليبيا من أهمها: -

1- الاهتمام بالكوادر الإعلامية من خلال إقامة دورات تدريبية ومؤتمرات وورش عمل مختصة في مجال الإعلام للتوعية الإعلاميين العاملين بالإذاعات المحلية لمواكبة التطور الذي يشهده مجال الإعلام وترتيب الأولويات في الموضوعات والقضايا المحلية والدولية.

2- دعم وسائل الإعلام المحلي ماديا ومعنويا كي يقوم بدوره المناط به لاسيما محاربة الفساد الإداري والمالي بالدولة.

3- ضرورة خلق مناخ جيد وكسب ثقة العاملين بالهيئات والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد والتعاون والمشاركة في المعالجة والقضاء على ظاهرة الفساد الإداري والمالي من خلال تبادل المعلومات والبيانات ونشرها للجمهور وتكوين راي عام رافض للفساد.

4- سن قوانين وتشريعات جديدة تحمي الإعلامي والمؤسسة الإعلامية وتضمن لهم الحرية والبراح الخالي من الضغوطات والتهديدات أثناء تناوله أي قضية من قضايا المجتمع.

مراجع الدراسة:

1. ابن منظور، لسان العرب، ط 3، صادر بيروت، 1414ه، ج 15، مادة (ذاع)
2. أحمد جاسم مطرود، دور المؤسسة الإعلامية في نشر ثقافة التسامح، دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، ع 23، 2015.م.
3. تهامة الجندي، الإعلام العربي، قلق الهوية وحوار الثقافات، دمشق، نينوى، 2005م.
4. جاسم محمد الذهبي، التطوير الإداري مداخيل ونظريات وعمليات واستراتيجيات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد،2001م. .
5. حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998م.
6. حسين العودات، حق الاتصال والسياسات الإعلامية العربية- الندوة العربية لحق الاتصال 1981م، وزارة الثقافة بغداد، الأبحاث والدراسات.
7. دعاء هشام فرحات، معالجة المواقع الإخبارية لقضايا الفساد الإداري، المجلة العلمية لكلية التربية النوعية، ع4، يونيو 2014م، ج1.
8. رباب رأفت الجمال، دور الصحف المستقلة في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا الفساد، دراسة ميدانية في المؤتمر العلمي السنوي التاسع، أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، مايو 2003م.
9. سورة النساء، الآية 83.
10. سوليفان، الدليل السابع، مؤسسة التموين الدولي ،2008.
11. صدر بقرار الجمعية العامة رقم 4/58 بتاريخ 31 اكتوبر 2003م.
12. عبد السلام محمد عزيز عبد السلام إمام، أطر معالجة الصحافة المصرية لقضايا الفساد الإداري والمالي، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد الرابع والعشرون، (الجزء الثالث) يوليو، ديسمبر،2022م.
13. عبد الله محمد المجالي، اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري 2010 -2011م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012م.
14. عقيل هايس عبد الغفور، معالجة قضايا الفساد الإداري في ضوء نظرية الأطر الخبرية، مجلة البحوث الإعلامية، ع36، العراق، جامعة الأنبار.
15. فؤاد محمد الطاهات، تغطية الصحافة الاردنية اليومية لقضايا الفساد للعام 2011م، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة اليرموك، كلية الإعلام، 2013م.
16. مجلة العلوم الاجتماعية بالكويت، م٣٠، ع ٢/ ٢٠٠٢م، من بحث الدكتور يوسف خليفة
17. محمد شفيق، البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 1993-1994م.
18. محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط2، القاهرة، عالم الكتب 2000م.
19. محمد عبد الله سالم الأجم، قضايا الإرهاب في الصحافة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح، كلية الفنون والإعلام، قسم الإعلام 2006-2007م.

20. محمد فرج أحمد النقراط، العلاقة المتبادلة بين القائم بالاتصال والجمهور المستهدف في الإذاعات المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة الإعلام والفنون، قسم الإعلام، 2007 م.
21. نور أنور عاشور الدلو، دراسة ماجستير بعنوان: دور التحقيق الصحفي في معالجة قضايا الفساد بالصحافة الفلسطينية "دراسة تحليلية وميدانية مقارنة، الجامعة الإسلامية، ص 70/ 2015 م.
22. هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي.
23. همام حمودي، (مصطلحات قرآنية (الإصلاح، التغيير)، مجلة حوار الفكر، ع 3 ،2007م.
24. يوسف خليفة اليوسف، دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، 2004م.